

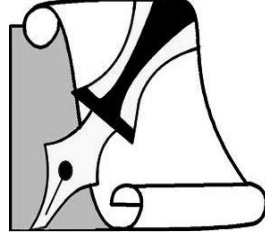


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المظاهرات ضد نتنياهو: خلفيات وتداعيات

1- مدخل:

عاد آلاف الإسرائيليين إلى الشوارع في كيان العدو للمشاركة في المظاهرات الأسبوعية ضد الحكومة، والمطالبة باستقالة رئيسها بنيامين نتنهاو. وتجمع مئات آخرون في بلدية قيسارية أمام منزل نتنهاو الخاص، وأمام تقاطعات الطرق في أنحاء عدة من فلسطين المحتلة علما بأن المتظاهرين خالفوا أوامر الشرطة التي لم ترخص التظاهرة، كما أوقفوا حركة القطار الخفيف في المدينة وشدد المتظاهرون على أن الهدف الوحيد من تجمعهم هو المطالبة بإقالة نتنهاو وحكومته. وشهدت التظاهرات التي تُنظّم مرة واحدة أو أكثر أسبوعياً للشهر الثالث على التوالي، بالرغم من انتشار فيروس "كورونا" وظروف صعبة أخرى اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين. وحمل المتظاهرون مجسمات لغواصات عملاقة، في إشارة إلى فضيحة رشوة ضخمة، فيما يعرف بـ"قضية الغواصات"، التي يشتبه بتورط نتنهاو والعديد من مساعديه فيها. وكان نتنهاو الذي تزعم حزب الليكود في الانتخابات الأخيرة في آذار الماضي، قد فاز فيها وشكّل حكومة ائتلافية مع منافسه بيني غانتس من أجل إخراج البلاد من أطول أزمة سياسية في تاريخها.

في المقابل يتهم نتنهاو بالفساد واختلاس الأموال وخيانة الثقة؛ ليصبح بذلك رئيس الوزراء الوحيد في تاريخ «إسرائيل» الذي يتم اتهامه خلال فترة ولايته. وتواجه حكومة الاحتلال انتقادات مع تسارع وتيرة الإصابات بـ"كورونا"، إثر رفع عدد من القيود بدءاً من أواخر نيسان الماضي.

وذكرت القناة "12" أن المتظاهرين أمام مقر إقامة نتنهاو تجاوزوا الحواجز التي أقامتها الشرطة ما أدى إلى اندلاع مواجهات متفرقة بين المحتجين وعناصر الشرطة. ويقول مراقبون إن الاحتجاجات تتصاعد مؤخراً بشكل خطير ضد نتنهاو، المتهم بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتتيال في ثلاث قضايا

فساد. وكانت انطلقت محاكمة نتنياهو عمليا في 24 أيار الماضي، ومن المتوقع أن تستغرق من عامين إلى ثلاثة أعوام، بحسب تقديرات نشرتها صحف إسرائيلية.

ولعل ما تجب الإشارة إليه هنا هو وجود نوع من التناغم أو الربط ما بين الاحتجاجات ضد مضاعفات الأزميتين الصحية والاقتصادية وبين أداء نتنياهو الواقع تحت وطأة كونه يخصص جلّ وقته لهدف واحد فقط وهو: هاجس بقائه في السلطة بأي ثمن. وهذا الربط تسبّب بانطلاق حراك جديد لحركة تسمي نفسها "الرايات السوداء" وهي تشير، من ضمن أمور أخرى، إلى أن انطلاقها جاء بالأساس كتعبير عن رفض المفاوضات التي جرت بين حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو وحزب أزرق أبيض برئاسة بيني غانتس لتأليف حكومة الطوارئ في إسرائيل، وبالتالي تبنت شعارات تُندد بتقويض نتنياهو وحكومته للديمقراطية في إسرائيل. وبالرغم من أي شيء فإنه لدى متابعة آخر مستجدات هذه الاحتجاجات لا بُدّ من أن نلاحظ أنه إلى جانب شبه الإجماع على أنه حتى في حال نجاح التظاهرات في وضع حدّ لعهد نتنياهو المتواصل منذ أكثر من عقد فليس من شأن ذلك أن يعني نهاية حكم اليمين المتطرف في إسرائيل، وقد بدأ يتكرّس شيئا فشيئا شبه إجماع آخر، موازٍ للسابق ومكملٍ له، حول أن خلخلة أسس العهد ما عادت مرهونة بالتظاهرات بعد أن فشل منظموها في استقطاب أعداد كبيرة من القاعدة الشعبية الداعمة لرئيس الحكومة، وذلك بالرغم من أن تلك القاعدة لا تخرج عن طورها للدفاع عنه وعن حكمه، كما تدلّ على ذلك التظاهرات المؤيدة له التي لم تنجح هي أيضاً في أن تجتذب مشاركة جماهيرية ملفتة.

2 - طابع الحراك ونشاطه:

بالنسبة لطابع الحراك ونشاطه، يمكن حتى الآن الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، هذه الاحتجاجات تركز مطالباتها على تنحي رئيس الحكومة المتهم جنائياً عن منصبه، مع حكومته الفاسدة والمنتخفة، التي توصف بأنها منقطعة عن الواقع. وهناك الكثير من الرسائل تتحدث عن الدفاع عن الديمقراطية والليبرالية ضد الديكتاتورية والفساد .

ثانياً، تتشكل القاعدة الأساس لهذه الاحتجاجات من الجيل الإسرائيلي الشاب، الذي كما جاء في بعض التعليقات يشبك أذرع مع الأجيال السابقة ويحمل معه روحية جديدة، وطاقة مندفة، ومزيجاً جارفاً من غضب وإصرار ونضال وإيمان، كونه ليس لديه عمل وليس لديه أمل.

ثالثاً، ستأخذ هذه الاحتجاجات وقتاً إلى أن تتمكن من تحقيق غاياتها، ولا بُدّ من أن نرى أن الغاية الأهم من بينها تتمثل بإسقاط نتنهاو. وبناء على ذلك سيبقى السؤال: ما هو البديل الذي سيكون ماثلاً

أمام إسرائيل في حال إسقاطه، وما هي السياسة التي سينطوي عليها هذا البديل على الصعد كافة؟ فضلاً عن ذلك، يستوقفنا النهج الحكومي الرامي إلى تجبير أزمة وباء كورونا لمحاصرة الحريات الديمقراطية وتكريس الاستبداد السلطوي الذي يتبعه نتنهاو المنشغل أكثر من أي شيء آخر بمحاكمته بشبهات فساد والمقصود بذلك هو "قانون كورونا الكبير" (أو: "قانون التفويض") الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي في ساعة متأخرة من يوم 23 تموز الماضي واعتبر أنه يبدش مرحلة جديدة في مسار تطور إسرائيل السياسي والقانوني ويحدث تغييراً جوهرياً في مستوى العلاقة المستقبلية بين الحكومة، بكونها السلطة التنفيذية، وأذرعها المختلفة، من جهة، وبين الكنيست، باعتباره السلطة التشريعية والبرلمان الذي يجسد "حكم الشعب"، من جهة أخرى. والتغيير هنا يطال أيضاً الوضع الدستوري المعمول به في إسرائيل، إلى درجة أن القانون الجديد يشكل خروجاً واضحاً وفضلاً عليه. فالوضع الذي كان قائماً حتى اليوم، أن الكنيست هو فقط المخول صلاحية وضع وإقرار الترتيبات والقواعد المعيارية الأساسية الملزمة للجمهور عامة. وما حدث هنا، في هذا القانون، أنه جرى قلب هذه القاعدة، وهو يكتسي خطورة استثنائية كون الحديث يجري حول تشريع جديد يطال، بصورة عميقة وحادة، حقوق الأفراد وحياتهم الشخصية، بل قد يترتب عليه تجريم وعقوبة جنائية أيضاً.

بين هذا وذاك تستمر أزمات حكومة نتنياهو الخامسة ورئيسها، سواء على مستوى مواجهة الأوضاع الصحية والاقتصادية المتفاقمة أو على مستوى السياسة الخارجية ولا سيما في محور "العلاقة الخاصة" القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة والتي تشهد تغيرات قد يتبين أنها دراماتيكية وغير مسبوقة، في ضوء ما طرأ عليها من مستجدات في إبان الولاية الأولى للرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب. وأهم المستجدات هي تلك التي تسببت حتى الآن بظهور مؤشرات أولى إلى تصدّع الإجماع فوق الحزبي حيال دعم إسرائيل في الولايات المتحدة، كما أظهرت حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستجري في تشرين الثاني المقبل. وليس من المبالغة القول إن وجود إسرائيل في الوقت الحالي تحت وطأة احتجاجات اجتماعية هو ما يحثّ على انطلاق آمال من طرف البعض بحدوث تغيير. وفي الوقت ذاته لا يمكن في هذه المرحلة التكهن بمحتواه وحجمه انطلاقاً من حقيقة بسيطة مؤداها أنه لم يفلح بعد في إيجاد تغيير جوهري لدى صنّاع القرار في إسرائيل، ولا على صعيد المفاهيم العامة السائدة في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

3 - الخلافات تكبح التظاهرات:

في وقت تدهورت فيه الخلافات السياسية الإسرائيلية إلى درجة محاولة أحد نشطاء اليمين المتطرف دهن متظاهرين يطالبون باستقالة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، انفجرت خلافات في صفوف طواقم الحركات الشعبية التي تقود المظاهرات الأسبوعية، أدت إلى انسحاب «حركة الأعلام السوداء» وانخفاض حاد في عدد المشاركين في هذه المظاهرات، على الرغم من انضمام أعداد كبيرة من المتدينين اليهود إليها. ومن مجموع 20 ألف متظاهر كانوا يشاركون في المظاهرة المركزية الأسبوعية، نهاية كل أسبوع طيلة الأشهر الثلاثة الأخيرة، شارك في مظاهرات الأسبوع الأخير أقل من خمسة آلاف تقريباً. ويعود الخلاف إلى قرار الحكومة الإسرائيلية فرض إغلاق شامل على جميع أنحاء البلاد، طيلة فترة الأعياد اليهودية، التي استمرت 3 أسابيع. فقد ارتأت حركة «الأعلام السوداء»، أن تتوقف

خلال هذه الفترة عن التظاهر «حتى نكون مثلنا مثل بقية أفراد الشعب، نلتزم بالتعليمات وندخل الحجر ونحیی الأعیاد داخل البيوت مع العائلة الصغيرة؛ لأن الخروج إلى الشارع للتظاهر في ظروف كهذه، سيظهر كاستفزاز للجمهور وتفرد عنه وتميز عليه. وهذا لا يجوز مبدئياً ولا يتيح توسيع حلقة الاحتجاج»، كما قال باراك فاسمان، أحد قادة الحراك. وأضاف فاسمان «نحن لا ندير معركة شعبية لمجرد الاحتجاج، بل نريد سقوط نتتياهو، ليس شخصياً، بل كرمز للفساد. في هذه القضية لا يجب أن يكون النضال مقصوراً على اليسار، بل يجب أن نجد كل القوى الممكنة، بما في ذلك جماهير يمينية غفيرة من رافضي الفساد». وتابع أن «إسقاط حكومة لا يتم بمظاهرات تضم 20 ألفاً. نحن في حاجة إلى مئات ألوف المتظاهرين، كما حصل في سنة 2011 و2012، وهؤلاء لا يمكن تجنيدهم إذا كنا بعيدين عن الجمهور فكراً وعاطفياً. الجمهور سينضم إلينا إذا اكتشف أننا أناس مسؤولون».

المعروف أن حركة «الأعلام السوداء»، كانت أول المبادرين إلى المظاهرات وتقود المعركة الشعبية ضد نتتياهو، منذ أن بدأت التحقيقات معه في قضايا الفساد، وضاعفت نشاطها عندما تقرر تقديمه إلى المحاكمة بتهم تلقي الرشى وخيانة الأمانة والاحتيال. ودورها مميز في هذه المعركة. وهي تضم فعلاً أوساطاً من اليمين. وعندما اتهم نتتياهو المتظاهرين بالفوضى واليسارية، خرج عدد من رجال اليمين وأعلنوا بشكل صريح، أنهم يصوتون لليكود ونتتياهو ولكنهم يقفون ضده فقط بسبب الفساد. لكن، في المقابل هناك حركات أخرى عدة، تعتقد أن المظاهرات يجب ألا تتوقف في أي أسبوع، وترى بأن فرض الإغلاق بحد ذاته يجب أن يكون عنواناً للتظاهر؛ «لأنه غير جدي وغير مهني، والناس لا يقتنعون بأن دوافعه صحية. ويشيرون إلى أن نتتياهو يفرضه على الجمهور لغايات أخرى تتعلق بمعركته الشخصية ضد محاكمته».

وكان نحو 200 شخص قد تظاهروا في تل أبيب ضد الإغلاق، ورفعوا شعارات تقول «الإغلاق ليس لمكافحة كورونا، إنه ضد محاكمة بيبي»، و«شعب إسرائيل يسير وراءك كالغنم»، و«نتتياهو نفسه لا يلتزم بالتعليمات»، إلخ. وانضم للمظاهرات فيما بعد بضعة ألوف من اليهود المتدينين الذين احتجوا

على قرار الحكومة فرض الإغلاق ثلاثة أسابيع. واعتبروا هذا الإغلاق موجهاً ضدهم بشكل مباشر لكي يمنعوا من أداء الصلوات في الأعياد. وهاجموا نتنياهو بشكل شخصي متهمينه، بـ«الرضوخ لأعداء الدين». وهددوا بفك التحالف معه والامتناع عن المشاركة في حكومته القادمة. لذا؛ وبسبب هذه الخلافات الداخلية، لم يتعد عدد المتظاهرين خمسة آلاف شخص في نهاية الأسبوع الأخير. هذا، وقد أقدم أحد نشطاء اليمين المتطرف على اقتحام المظاهرة بسيارته، فأوقفته الشرطة للاشتباه بأنه حاول دهس المتظاهرين. وطالب قادة المظاهرة بالتحقيق معه ومعرفة ما إذا كان ينتمي إلى تنظيم إرهابي. واكتشف المتظاهرون وجود اثنين من كبار مستشاري نتنياهو يتجولان بين المتظاهرين، أحدهما يحمل آلة تصوير. وراحوا يهاجمونهما، فهربا. وتبين أن أحدهما، رافق نتنياهو في رحلته إلى واشنطن لحفل التوقيع على المعاهدتين مع الإمارات والبحرين، وأنه كان يفترض أن يبقى في حجر صحي لمدة أسبوع. واعتبروه «ناشراً لفيروس كورونا بين المتظاهرين».

يذكر أن المظاهرات ضد نتنياهو مستمرة للأسبوع السابع عشر على التوالي. وقد بدأت في حينه من مجموعات صغيرة تطالب باستقالته بسبب ملفات الفساد وتحت شعار «لا يمكن لمن يتهم بالفساد أن يدير دولة». ومن أسبوع لآخر انضمت للمظاهرات مجموعات وحركات جديدة. وقد تميزت بمشاركة مجموعات من الشباب ومجموعات من المتدينين، ومن قوى اليمين أيضاً. وحاولت الشرطة تخويف المشاركين بقمعهم، لكنها تراجع، وعلى الرغم من أن المشاركة فيها لا تزال محدودة، فهي تزج نتنياهو جداً ويهاجمها في كل مناسبة.

3 - خيارات نتنياهو:

لا تبدو الخيارات كثيرة أمام نتنياهو، الذي يبدو أنه التفت أخيراً إلى حجم العاصفة التي تواجهه جرّاء فساد وأدائه الفاشل في مواجهة أزمة «كورونا». وفيما اعترض العديد من العقبات خطته لتشكيل حكومة يمينية صافية، أظهرت استطلاعات الرأي مخاطر كبيرة محدقة بمكانته في حال التوجّه إلى

انتخابات مبكرة. وفي الاستطلاعات الأخيرة يتبين ما يلي : معدل الراغبين في اعتزال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الحياة السياسية يبلغ 54 في المئة، مقابل 36 في المئة لا يريدون ذلك و 10 في المئة لا يدرون. هذا ما يتضح من استطلاع للمقاعد أجري بناء على طلب "معاريف". ويبين توزيع الأصوات أن 28 في المئة من مصوتي الليكود في انتخابات آذار 2020 و 57 في المئة من مصوتي يمينا يريدون لتنتياهو أن يعتزل الحياة السياسية. ومع أن رؤساء الليكود وأزرق أبيض يواصلون الصدام فيما بينهم حول مسألة الميزانية وتهديد الواحد الآخر بالتوجه إلى الانتخابات ولكن نتائج الاستطلاع يفترض أن تخفض الدافع لديهم لجولة انتخابات رابعة. فبحسب الاستطلاع، لو كانت الانتخابات أجريت اليوم لحصل حزب الليكود على 28 مقعدا مقابل 36 في الكنيست الحالية، بينما حزب يمينا برئاسة النائب نفتالي بينيت، كان سيحظى بـ 21 مقعدا. بالنسبة لليكود هذا ارتفاع بمقعد على حساب يمينا مقارنة بالاستطلاع الأسبوع الماضي، ولكن حسبما يقوله المستطلع مناحيم لازار مدير بانلز بوليتكس، هذا مجرد حراك إحصائي وميل ضعف الليكود وتعزز يمينا بقي على حاله. ويأتي رئيس أزرق أبيض، رئيس الوزراء البديل بيني غانتس بعدما على مسافة بعيدة مع نتيجة من منزلة واحدة هي 9 مقاعد. ويشير الاستطلاع إلى أن رئيس المعارضة يائير لبيد يجد صعوبة في جمع المقاعد التي تتساقط من الليكود. حيث يحصل حزبه على 17 مقعدا، ارتفاع بمقعد واحد مقارنة بالاستطلاع السابق، على حساب أزرق أبيض. أما باقي المقاعد في الاستطلاع فنتوزع على النحو التالي: القائمة المشتركة 14، إسرائيل بيتنا 9، شاس 9، يهدوت هتورا 7 وميرتس 6. ويظهر استطلاع آخر أجري في برنامج "نيسيم مشعال" في راديو 103 أن 71 في المئة من الجمهور يعتبرون أداء نتنياهو في مجال الصحة والاقتصاد في أزمة الكورونا سيء. والذي أجرى الاستطلاع هو معهد مآجار موحوت.

من هنا، سعى نتنياهو إلى استعادة ثقة ناخبيه، في وقت يترقب فيه نتائج الانتخابات الأميركية، التي يأمل منها فوز حليفه، دونالد ترامب بما ينعكس إيجاباً على وضعه الشخصي. وليس مستغرباً أن يركز

الخطاب السياسي والإعلامي لرئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو على أولويات الكيان في أكثر من مجال سياسي واقتصادي، لكنه يؤشر بشكل خاص إلى الاهتمامات السياسية والشخصية التي تحتلّ وعيه كرئيس حكومة متهم بالفساد والرشوة. وانطلاقاً من ذلك، رصدت صحيفة "هآرتس" التحوّل الذي استجدّ على خطاب نتنياهو، بعدما امتنع خلال الفترة القريبة الماضية عن التطرّق إلى اتفاقيّتيّ التطبيع مع الإمارات والبحرين، وهو الذي كان قد ملأ الشاشات متباهياً بهذا "الإنجاز"، وأيضاً عن التطرّق إلى محاكمته وانتقاد أجهزة تنفيذ القانون. وأرجعت الصحيفة التحوّل المذكور إلى التراجع الكبير في شعبيته بفعل تفاقم الأزمتين الصحية والاقتصادية، واضطراره إلى تعديل خطابه الإعلامي، وتحويله إلى ما يهمّ الجمهور الإسرائيلي من امور معيشية واقتصادية. ولعلّ من أبرز المؤشرات على ذلك التراجع في نتائج استطلاعات الرأي التي أظهرت تراجع حزب "الليكود" إلى 26 مقعداً، في مقابل صعود تحالف "يميننا" (الى اليمين) إلى 23 مقعداً، بعدما كانت النتائج قبل أشهر قليلة تشير إلى فوز "الليكود" بأكثر من ثلاثين مقعداً، بينما راوحت كتلة "يميننا" حول العشرة مقاعد.

أهمّية هذا المستجد غير المفاجئ، أن له أثراً كبيراً على خيارات نتنياهو في ما يتعلّق بمستقبل الحكومة، التي يُرَجَّح، في ضوء المعطيات القائمة، أنه لن يسمح باستمرارها إلى آخر عهدها، تلافياً لسيناريو تنحّيه عن رئاستها بعد نحو سنة التزاماً باتفاق التناوب مع الشريك - الخصم، بني غانتس، وهو ما يرى فيه بداية نهاية حياته السياسية. وعليه، يبقى أمام نتنياهو خياران: إمّا إعادة إنتاج الحكومة وفق تركيبة يمينية تُكرّسه زعيماً أوحداً لها، وتوفّر له الضمانة البرلمانية لسنّ القوانين التي تُحصّنه، وتتيح له الاستمرار في المنصب؛ أو الذهاب نحو انتخابات مبكرة، يرتبط موعدها بأكثر من متغيّر داخلي، وربما خارجي أيضاً.

السيناريو الأفضل لدى نتنياهو يتمثّل في تشكيل حكومة يمينية تُحرّره من القيود التي فرضتها عليه شراكتها مع حزب "أزرق أبيض". من الناحية النظرية، لدى معسكر اليمين، الأقرب إلى توجّهات نتنياهو، أغلبية تسمح له بتشكيل حكومة يمينية من 54 عضو كنيسيت. على أنه من أجل تحقّق

السيناريو المؤمل لديه، يحتاج إلى انضمام كتلتين من الكتل الثلاث التالية إلى معسكره: كتلة "دريخ هارتس / طريق البلاد" وتضمّ عضوي "كنيست" انشقا عن حزب موشيه يعلون، وكتلة "يميننا" برئاسة نفتالي بينت، وكتلة "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفغدور ليبرمان. في ما يتعلّق بالأخير، أثبت ليبرمان، بالممارسة، أنه ليس في وارد الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، ولو كان هذا السيناريو يملك أرجحية معتبرة، لما احتاج رئيس الحكومة إلى خوض ثلاث حملات انتخابية خلال عامي 2019 و2020، فضلاً عن أنه لا مؤشّرات حتى الآن على تحوّل في موقف ليبرمان.

بالنسبة إلى كتلة "دريخ هارتس / طريق البلاد"، فقد سبق أن التزمت مع غانتس بأن لا تشارك في حكومة من دونه ويرأسها نتنياهو، وقد أثبت عضوا "الكنيست" اللذان يشكّلان الكتلة التزامهما العملي بالموقف المتقدم. أمّا بالنسبة إلى كتلة "يميننا"، التي تتموضع على يمين نتنياهو، فيفترض أن تكون الأكثر اهتماماً باستمرار حكومة اليمين، وبالتالي فهي لن تمنع الانضمام إلى أيّ محاولة لإنتاج حكومة يمينية. لكن نجاح تلك المحاولة يظلّ مشروطاً بانضمام إحدى الكتلتين: "دريخ هارتس" أو "إسرائيل بيتنا"، إليها؛ لأنه بدون أيّ منهما - في ظلّ الخريطة البرلمانية الحالية - لن تتوفر الأغلبية البرلمانية. على أن ما يجدر التنبّه إليه، هنا، هو أن عاملاً إضافياً استجدّ قد يصبح أكثر حضوراً في حسابات رئيس "يميننا"، وهو استطلاعات الرأي التي تمنحه 23 مقعداً، في حين أنه يملك الآن 5 مقاعد، علماً بأن تقدّمه المتوقع يأتي على حساب "الليكود"، الذي تظهر الاستطلاعات نفسها تراجعاً، على رغم محافظته على تقدّمه على بقية الأحزاب اليمينية وغيرها. هذه الاستطلاعات قد تغري بينيت بالتمسك بخيار الانتخابات المبكرة، على أمل التحوّل إلى حزب رئيس ومنافس لـ"الليكود" في أيّ حكومة لاحقة.

4 - متلازمة ترامب نتنياهو:

أكثر فأكثر تتركز الأنظار على انتخابات الرئاسة الأميركية باعتبارها هي أيضاً حدثاً مفصلياً ويمكن أن تترتب على نتائجها إسقاطات تتعلّق بمستقبل نتنياهو وسياسته العامة. ووفقاً لتحليلات إسرائيلية

كثيرة، إذا ما أسفرت هذه الانتخابات عن إطاحة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وما يمثله على صعيد سياسة الولايات المتحدة الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بإسرائيل، فستطرأ تغييرات على تلك السياسة ستؤثر بالتأكيد في السياسة الإسرائيلية التي ينتهجها رئيس الحكومة الحالية. وذهب أحد المحللين إلى القول إن نتياهو يبني الكثير من حساباته وممارساته على خلفية محاكمته بشبهات فساد التي ستبدأ في كانون الثاني 2021 لكنه يعرف في قرارة نفسه أن ما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية من نتائج قبل موعد المحاكمة يمكن أن تكون مؤثرة لا أقل في مستقبله، إن لم تكن حتى أكثر. وفي ضوء ذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن نتياهو أمسى منذ الآن مُجنّداً بكليته لهذه الانتخابات ولتقديم ما يلزم من دعم لترامب كي يفوز فيها، وهو ما أبانت عنه بجلاء، على سبيل المثال، الحثيات المرتبطة بـ"اتفاق أبراهام" لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً الحثية المرتبطة بالموافقة على بيع الولايات المتحدة مقاتلات متطورة إلى الإمارات بالرغم من معارضة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية صفقات بيع كهذه بحجة أنها تمس بالتفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

وفي سياق متصل، إذا كانت اعتبارات الانتخابات الأميركية واحتمالات إطاحة إدارة ترامب أدت، من بين أمور أخرى، إلى إرجاء خطة ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل بموجب ما نصّت عليه خطة الرئيس الأميركي لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المعروفة باسم "صفقة القرن"، فإن سياسة دولة الاحتلال ظلّت سادرة في غيها، عبر استخدام الكثير من الأدوات في سبيل شرعنة ممارساتها المُفرطة في التوحّش تحت مختلف الغطاءات التمويهية، كما يحدث من خلال ظاهرة تتفشى في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، استعرضها تقرير جديد لمنظمة "محسوم ووتش" وتتمثل بـ"سيطرة إسرائيل على سلاسل الجبال وقممها في جميع أنحاء الضفة الغربية والتي لم تتجاوز أماكن العبادة المقدسة للفلسطينيين، حيث تم ضمها إلى المستوطنات بأوامر عسكرية وجرى إدخالها في نطاق مناطق التدريبات العسكرية، والمحميات الطبيعية والمواقع الأثرية". ويشير التقرير إلى أن الهدف الأهم

الذي تسعى إليه إسرائيل من وراء ذلك هو محو التراث الفلسطيني ومواقع العبادة، وفيما بعد، وبدلاً من ذلك، تنمو وتزدهر مواقع التراث اليهودي وتتم رعايتها.

5 - فقدان سيطرة وعدم ثقة:

دلت نتائج الاستطلاعات مؤخراً على عدم ثقة غالبية الجمهور بالحكومة الإسرائيلية والقيادة السياسية ومؤسسات الدولة الراهنة، وهو ما يعكس تواصل الاحتجاجات للشهر الثالث والمطالبة بتتحي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وإسقاط حكومته بسبب "الفساد والفشل بإدارة أزمة كورونا وفقدان السيطرة على الجائحة". وأبرز نتائج هذه الاستطلاعات تشير إلى أن 74% من الإسرائيليين لا يتقون بالكنيست، و70% لا يتقون بحكومة نتنياهو ولا يمكنهم الاعتماد عليها بمواجهة جائحة كورونا، إذ إن أزمة الثقة تشمل أيضاً مؤسسات الدولة المختلفة، حيث إن 63% لا يتقون بمسؤولي المالية، و47% لا يتقون بمسؤولي الصحة، و51% لا يتقون بالشرطة. كما أن 60% من الجمهور الإسرائيلي يحمل نتنياهو شخصياً مسؤولية الفشل في إدارة أزمة كورونا وفقدان السيطرة، في حين اتهم 70% من الجمهور مختلف القيادات السياسية والحزبية الإسرائيلية بالفشل بمواجهة الجائحة. وبرغم ذلك، فإن 61% ممن شملهم الاستطلاع يعتقدون أن إحداث التغيير في الحكومة يكون من خلال الانتخابات المباشرة، و57% منهم يرون بالاحتجاجات عاملاً مساعداً للتغيير، بينما 54% يرون بالجهاز القضائي والمحاكم وسيلة للتغيير. وتشير النتائج إلى أن عدم الثقة بالحكومة ومؤسسات الدولة له تأثير مباشر على عدم رغبة الجمهور في الامتثال للقيود المفروضة عليه. وبحسب الاستطلاع الذي اعتمد على مشاركة 1200 إسرائيلي، فإن الاحتجاج يحظى بشرعية ليس فقط لدى معسكر اليسار والخريطة السياسية لقوى وأحزاب المعارضة، وإنما يحظى بشرعية وتأييد من قبل الجمهور الذي ينتمي أيضاً لمعسكر اليمين، وذلك على خلفية الأضرار الكبيرة والخسائر الاقتصادية بشكل أساسي لشرائح وقطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي. وتوضح بيانات المسح الذي أجراه معهد دراسات الأمن

القومي مدى عمق الأزمة الاجتماعية وتقويض المرونة الاجتماعية في إسرائيل، وفي الوقت نفسه تشير إلى الاتجاهات المحتملة لاستجابة أكثر نجاحا للأزمة المشتركة، مع التركيز على الجوانب السياسية والاجتماعية. ووفقا للباحثين تسيبي يسرائيل وموران ديطش، اللتين أشرفتا على الاستطلاع، فإن القراءة فيه تشير إلى أن 33% من مصوتي اليمين ومعسكر نتنياهو يدعمون الاحتجاجات، كما تظهر النتائج تباين المواقف بصفوف مصوتي اليمين والليكود بشأن الدعم والتماثل مع نتنياهو، على وجه التحديد في وقت حساس من حيث وضعه العام.

وفي قراءة لنتائج الاستطلاع، بحسب الباحثين، فإن هذه المعطيات والنتائج قد تدفع نتنياهو للعمل من أجل تحصين الوضع السياسي القائم، وعدم الذهاب إلى انتخابات مبكرة في ظل تداعيات جائحة كورونا، وانتظار تراجع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لحسم القرار بشأن الانتخابات. من ناحية أخرى خلصت الباحثتان للقول: "يبدو أن أزمة كورونا مجتمعة مع أزمة استقرار الحكم كسرت الصورة الذاتية فيما يتعلق بالمرونة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، وكشفت العوائق الأساسية أمام قدرة إسرائيل على التعامل مع أزمة مدنية حادة ومستمرة، فضلا عن الفجوة الكبيرة بين الغلاف الخارجي الذي يتم تجميله وتقديمه للجمهور والحوازر الشديدة وكواليس النهج البيروقراطي داخل الأنظمة العامة بالدولة". ولاحتواء الاحتجاجات وسعيا لتفريغها من مضمونها وتنفيذها، بادر نتنياهو لخطط اقتصادية في ظل الإغلاق وتقييدات كورونا التي تسببت بشلل الاقتصاد والحركة التجارية، وتسجيل نحو مليون من القوى العاملة بسوق البطالة، وتقدر الخسائر الاقتصادية حتى الآن بنحو 40 مليار دولار. وتقضي خطط نتنياهو تقديم الدعم المالي والمخصصات للعائلات والمصالح التجارية ورجال الأعمال والمستقلين، وهي الخطط التي ساهمت بتخفيف حدة فتيل الاحتجاجات، لكن دون أن إخمادها كلياً، مع الإبقاء على سيناريو انتخابات رابعة في ظل عدم استقرار حكومة نتنياهو. ومع فقدان السيطرة على تفشي الفيروس وتسجيل معدل قياسي يومي للإصابات تتراوح بين 4000 و5000 إصابة، أوكلت

مهمة معالجة أزمة كورونا وقطع سلسلة العدوى إلى الجيش الإسرائيلي والجهة الداخلية وتحضير المزيد وحدات الجيش لتطبيق تعليمات الإغلاق.

6 - هل من مجال لحرب أهلية:

يبدو الحديث في تل أبيب عن الاقتتال الداخلي بين المكونات اليهودية للدولة العبرية لافتاً وجديراً بالمراقبة. وهو حديث لا يقتصر على تقارير وتعليقات في وسائل الإعلام، بل بات يجري على ألسنة مسؤولين إسرائيليين مختلفي الميول والانتماءات السياسية. من بين هؤلاء الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، نفسه الذي حذر مراراً في الآونة الأخيرة من أعمال العنف التي من شأنها التسبب بالفوضى وزوال الدولة «التي نعرفها» على حد قوله.

هذه التحذيرات جاءت أيضاً على لسان وزير الأمن، بيني غانتس، الذي شدد، بدوره، في أكثر من مناسبة، على ضرورة تفادي الحرب الأهلية عبر نزع فتيل تفجيرها، فيما كانت لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أيضاً تعبيرات دالة على خشيته من الفوضى والعنف المنفلت في الشارع. ومثل هذه التحذيرات باتت تتردد أيضاً في وسائل الإعلام المتماهية مع هوياتها السياسية، وإن كان أكثرها جدية ينبّه إلى أن الخلافات التي تتم تغذيتها من الموالاة والمعارضة على السواء تدفع نحو مسار تصاعدي من العنف في الميدان، مما من شأنه أن يفضي إلى شكل من أشكال الحرب والاقتتال الداخلي. وقد تعزز الكلام عن تلك الاحتمالات مع التظاهرات التي تشهدها إسرائيل حالياً ضد نتنياهو، والموصّفة يمينياً على أنها تظاهرات «اليسار الحاقد» المقرّط بأرض إسرائيل، فيما يدعمها اليسار على اعتبار نتياهو أحد أهم رموز اليمين الفاسد الذي يقامر بأمن إسرائيل. إلا أن تظاهر آلاف الإسرائيليين ضد نتياهو بأشكال عنيفة نسبياً، وكذلك التحرشات اليمينية بهم، لا تُعدّ حتى الآن دليلاً على قرب وقوع حرب داخلية إسرائيلية. وما التحذيرات المتصاعدة في هذا الإطار، والتي تبدو مبالغاً فيها، إلا واحدة من تجليات تبادل إلقاء اللوم بين الأطراف السياسيين في التسبب بكوارث للدولة العبرية، وإن كانت التظاهرات في

حد ذاتها مؤشراً إلى أن الهوة بين المكونات الاجتماعية والسياسية الإسرائيلية بدأت بالاتساع كثيراً قياساً بما مضى.

في الخلفية، يبدو المشهد في إسرائيل متداخلاً ومشوشاً، على رغم أنه في الواقع امتداد لأزمة نتنياهو نفسه الذي يتمسك بكرسي رئاسة الحكومة، ويسعى جاهداً - وإن على حساب المصلحة العامة - إلى تفادي محاكمته في ملفات فساد ورشى. في المقابل، يجتهد خصومه السياسيون - الذين يوصفون خطأ باليسار - لإسقاطه والتخلص من ظله الثقيل، بما يعبد الطريق أمام عملية تداول السلطة كما كانت في الماضي، بعدما رست طويلاً على نتنياهو من دون وجود منافس حقيقي له، سواء في معسكر اليمين أو في خارجه.

في هذا السياق، تظهر الاحتجاجات والمظاهرات - الواسعة نسبياً - في المدن الإسرائيلية كأسلوب أخير من أساليب خصوم نتنياهو لإحراجه وإخراجه من الحكم، بعدما ثبتت قدرته الهائلة على المناورة في مواجهة الأساليب التقليدية لإسقاطه، وإن كانت قانونية، عبر تطويع النصوص والتسويق في تنفيذها والاحتيال عليها والقفز فوقها، وكذلك في ما يتعلق بالأعراف التي كان يتمسك بها من سبقوه في المنصب، إلى حد أنه تجاوز حتى الآن قطوع اتهامه وبدء محاكمته، من دون أن يتزحزح عن منصبه. وإن كان مشهد التظاهر ضد نتنياهو يتعاضم يوماً بعد يوم، ويُعمل على تغذيته من قبل خصوم الرجل السياسيين، إلا أن رئيس الوزراء - وكما هي عادته - اشتغل على تحويل التهديد إلى فرصة، إذ، وبدل الاستسلام لإرادة المتظاهرين بتخيه عن السلطة، سعى إلى تصوير الاحتجاجات على أنها موجّهة من اليسار ضد رمز اليمين، أي هو نفسه، ما يكفل له تأييد نصف الإسرائيليين - بل وأكثر - لبقائه. ومن هنا، اعتبر نتنياهو التظاهرات نوعاً من التحريض على اغتياله وعائلته، وشبه نفسه برئيس الحكومة السابق إسحاق رابين، الذي اغتيل على خلفية تحريض يميني ضده. وهي السردية التي يرفضها المتظاهرون وداعموهم، ويرون فيها نوعاً من التحايل على الواقع ومحاولة لإفراغ تحركهم من فاعليته وتأثيره. وفي هذا الإطار، رأت صحيفة «هآرتس» أن الفرق بين رابين ونتنياهو

هائل: فالأول لم يعمد إلى تظهير نفسه ضحية لكنه انتهى إلى ذلك المصير؛ فيما نتتياهو المرتكب يجهد ليصوّر نفسه ضحية، ليس في الواقع إلا للجمهور الإسرائيلي نفسه.

بناءً على ما تقدّم، يبدو التظاهر في كل حال تعبيراً عن رفض نتتياهو من قِبَل شريحة إسرائيلية وازنة، يُست من إمكانية إسقاطه عبر الطرق التقليدية، ومن بينها اتهامه بارتكاب جرائم متنوعة. في المقابل، يرفض نتتياهو الإملاء عليه عبر الشارع، ويواصل محاولاته إفراغ التظاهرات من مضمونها، تماماً مثلما فعل حيال العديد من القضايا القانونية التي واجهته في السنوات الأخيرة. لكن، تبقى التساؤلات مطروحة وهي: هل يمكن أن يتسبّب استمرار التظاهرات بمواجهات عنيفة يبادر إليها اليمين المتطرف؟ وهل يؤدي التحريض على إكمال المواجهة من قِبَل خصوم نتتياهو إلى المسّ بالأخير مثلما حصل لرابين؟ وهل أيّ من السيناريوهات المتقدّمة يمكن أن يدفع في اتجاه شكل من أشكال القتال الداخلي؟

الأسئلة كثيرة، وفرضياتها لا تخرج عن دائرة المعقولة النسبية. لكن مما يتبدّى حتى الآن، يبقى الحديث عن الحرب الأهلية مدار استخدام اتهامي بين المتنافسين، لأن حرباً كهذه تبدو بعيدة جداً، وخاصة أن إسرائيل الدولة تمتلك أدوات فرملتها فوراص إن هي لامست حد التهديد الفعلي. وهذا التوصيف يبقى سارياً حتى وإن تطوّرت الأمور سلباً إلى حد تصاعد أعمال العنف المتبادل في الشارع.

في المقابل تطرّق رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتتياهو، شخصياً إلى التظاهرات المتواصلة ضدّه في أكثر من مدينة، متّهماً المتظاهرين بمحاولة الدوس على الديمقراطية والتحريض على العنف والفوضى. كما اتّهم معظم وسائل الإعلام بأنها لا تتقلّ الوقائع بموضوعية، بل تعمل على تأجيجه، حيث قال إنه يدين العنف بكلّ صورته، وتوعّد بأنه لن يتسامح مع أي مظهر من مظاهره أو التهديد به من أي جهة كانت وضد أي شخص كان. وفيما ألمح إلى أصوات تحرّض على الإضرار به من دون تفاصيل، ذكر الصحافي الإسرائيلي، عميت سيغل، المقرّب منه، أن رئيس الحكومة مقتنع بأن هناك من سيحاول اغتياله وعائلته، و«هو يتجوّل مع هذا الشعور، ومن يتحدّث معه يسمع منه إشارات حول ذلك».

كيفما اتفق، يبدو أن نتتياهو يعمل على توظيف التظاهر ضدّه لاستدراج عطف الناس وتظهير نفسه ضحية مؤامرة من اليسار، وهو ما ينجح فيه إلى الآن. في المقابل، رأى رئيس المعارضة في الكنيست، يائير لابيد، أن نتتياهو يعيش حالة هستيريا نتيجة التظاهرات ضدّه، معتبراً أن التظاهر حق أساسي لأيّ إسرائيلي وليس حراكاً ضد الديمقراطية. ولفت لابيد إلى أن التظاهرات تنمو وتتعاظم، مضيفاً أنها إنما هي نتيجة إخفاق نتتياهو في إدارة الأزمة الصحية والفشل في التعامل مع البطالة وضائقة الإسرائيليين، إذ أن «رئيس الحكومة مشغول عن كلّ ذلك بمزاياه الضريبية وملغاته الجنائية».

7 - نتتياهو يواجه المتظاهرين بالكورونا:

القرار، الذي اتّخذه المجلس الوزاري المصغّر لشؤون «كورونا» (كابينيت كورونا) بشأن الإغلاق، لاقى سيلاً من الانتقادات والاعتراضات، وسط اتهامات بأن هذا الإغلاق إنما يستهدف المتظاهرين ضدّ رئيس الوزراء بنيامين نتتياهو، خاصة أنه يحد بشكل صريح من أعداد المتظاهرين أمام مقرّ الأخير في القدس، كما ويفرض غرامات باهظة على أولئك غير الملتزمين بالوقوف على مسافات محدّدة. كذلك، اعتُبر الإغلاق استهدافاً للمتديّنين اليهود، لكونه يشمل دور العبادة (باستثناء يوم الغفران)، ويُحدّد أعداد المصلّين في المساحات المفتوحة، ولا سيما أنه يأتي في فترة الأعياد.

وعلى رغم أن الانتقادات الموجهة إلى أداء الحكومة الإسرائيلية إزاء «كورونا» ليست بالجديدة، إلا أنها هذه المرّة لم تصدر فقط عن الخصوم السياسيين لنتتياهو، ولا حتى عن أولئك غير الراضين عن السياسات الحكومية بشكلٍ عام، بل أتت من «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) التي تُعدّ إسرائيل أحد أعضائها. والتقارير الذي صدر لمناسبة مرور عشر سنوات على عضوية إسرائيل في المنظمة، ونشرته وزارة المالية الإسرائيلية على موقعها، يستعرض توقّعات للاقتصاد الإسرائيلي لمُدّة عامين. ويشير إلى أنه، في ضوء أزمة كورونا المستمرة، سيّجّل الاقتصاد الإسرائيلي نمواً بنسبة 2.9

في المئة فقط عام 2021، وسيكون سلبياً بنسبة 6 في المئة في العام الحالي. مع ذلك، اعتبر التقرير أن أداء النظام المصرفي، الذي يُوجّهه البنك المركزي لإسرائيل، كان محصّناً قبيل بدء الأزمة. وفي ما يخصّ سوق العمل الإسرائيلي، أشارت المنظمة إلى أنه تزعزع بشكل خطير خلال الموجة الأولى، حيث فقد مليون إسرائيلي أعمالهم بصورة مؤقتة، ولكن نتيجة لخطوات اتبعتها الحكومة «تقلّصت الأضرار الاقتصادية». لكنّ الحكومة واجهت، مع ذلك، «مصاعب في احتواء انتشار فيروس كورونا إثر إعادة فتح المرافق الاقتصادية، الأمر الذي جرّ إلى موجة ثانية». وعليه، يخلص التقرير إلى أن على السلطات تبني عدد من التوصيات من أجل سدّ الفجوات الاجتماعية، والنهوض بعدد من القطاعات والمرافق الاقتصادية.

في غضون ذلك، اعترض وزير المالية يسرائيل كاتس، ومعه محافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون، على الإغلاق الشامل. واعتبر الأول أن «بالإمكان اللجوء إلى إجراءات أخرى للحد من انتشار الفيروس، من دون المسّ بالمصانع والمصالح التجارية التابعة للقطاع الخاص، ولا سيما أنها مؤسسات لا تقوم على استقبال الجمهور، وعمّالها يتبعون تعليمات الوقاية الصادرة عن وزارة الصحة». أمّا رئيس اتحاد الصناعيين، رون تومير، فاعتبر أن القرار «سيدمر الأنشطة التجارية، وسيؤدّي إلى تسريح فوري للعاملين إلى بيوتهم»، مضيفاً «(أننا) لن نتمكّن من الاستمرار في دفع الأجور خلال إغلاق كامل... نتوقع أن تسجّل نسب البطالة أرقاماً قياسية جديدة».

وبما أن القرار يتضمّن إغلاق الكُنس مع استثنائها في «يوم الغفران»، فقد لاقى ذلك انتقاداً واسعاً، ولا سيما أن فتح الكُنس في هذا اليوم أتى بعد ضغط كبير مارسته الأحزاب «الحريدية» على نتنياهو، إلى حدّ أن زعيم حزب «شاس» (حراس التوراة السفارديم)، وزير الداخلية أريه درعي، هدّد بالاستقالة من الحكومة في حال عدم سماحها بالصلاة في «يوم الغفران». ورأى وزير السياحة، أساف زامير، أن استثناء الكُنس «أمر لا يقبله العقل، ويمسّ بفرص نجاح الإغلاق، ويضرّ بصحة المصلين». وتحوّلت الجلسة العامة لـ«الكنيست»، إلى ما يشبه حلبة مصارعة كلامية بين نواب المعارضة والائتلاف،

وخصوصاً «الليكود»، الذي اتهم معارضييه بأنه «لا يهتمهم سوى السياسة»، وبأنهم «يعارضون قرار الإغلاق لأنه يؤثر على التظاهرات».

8 - هل من نتائج دراماتيكية للتظاهرات؟

هل ستبدأ تظاهرات الاحتجاج ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والتي تطالبه بالاستقالة، سواء على خلفية تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكاب مخالفات فساد أو على خلفية فشل حكومته في مواجهة أزمة فيروس كورونا، توتي أكلها؟

هذا هو السؤال الذي يطغى على الكثير من التحليلات الإسرائيلية في الأيام القليلة الفائتة مع دخول هذه الاحتجاجات أسبوعها السابع عشر واستقطابها للمزيد والمزيد من الإسرائيليين وبالأساس المتضررين من تداعيات الأزميتين الصحية والاقتصادية- الاجتماعية اللتين ترتبتا على تفشي فيروس كورونا وعلى الفشل في مكافحته. فضلاً عن استمرارية هذه التظاهرات واتساع رقعتها الجغرافية وعدد المنخرطين فيها، فقد طرأ مؤخراً مُستجد آخر يعتبره بعض المحللين واعداءً، ويتمثل في نشوء جيب معارضة للحكومة ورئيسها داخل حزب "أزرق أبيض"، الحليف الرئيس لحزب الليكود في الائتلاف الحكومي. وقد شكّلت استقالة وزير السياحة الإسرائيلية أساف زامير (من "أزرق أبيض") مؤشراً على هذا التطور. وكتب زامير في بيان نشره عبر صفحته في "فيسبوك" إثر استقالته: "أنا قلق على الدولة، قلق من أنها على وشك الانهيار التام، ومن الواضح أن هذا لن يتغير ما دام نتنياهو رئيساً للحكومة، فأزمة كورونا مع كل تأثيراتها الكارثية موجودة بأحسن الأحوال في المرتبة الثانية على قائمة سلم أولويات رئيس الحكومة، والاعتبارات الشخصية والقضائية هي التي تشغله، وهذا واضح في كل خطوة يقوم بها". وتتقاطع أقوال زامير هذه مع كثير من التعليقات التي أكدت الأمر عينه حتى قبل أن يبوح بها، بل إن بعضها ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى حد اتهام نتنياهو بتسييس أزمة كورونا من أجل تلك الاعتبارات الشخصية والقضائية. ووفقاً لبعض تلك التعليقات، فإنه إذا كان نتنياهو استغل

الموجة الأولى من تفشي فيروس كورونا، في آذار ونيسان الفاتنتين، لتسريع تشكيل ائتلاف وحكومة جديدين برئاسته هو، بالرغم من عدم فوزه بالأغلبية البرلمانية التي تتيح له إمكان ذلك، فما هو الان يستغل الموجة الثانية من تفشي الفيروس لمحاصرة بل ومنع أي نشاطات احتجاجية تطالب باستقالته من جهة، ولتأجيل موعد بدء جلسات النظر في لوائح الاتهام الجنائية ضده من جهة أخرى، كما دلت على ذلك عدة إجراءات أقدمت عليها الحكومة في الآونة الأخيرة وكانت ذروتها مصادقة الحكومة الإسرائيلية يوم 1 تشرين الأول المنصرم على سلسلة من الأنظمة الجديدة، استناداً إلى التعديل الخاص الذي أقره الكنيست للقانون المسمى "قانون صلاحيات كورونا"، وهو "قانون طوارئ" كان الكنيست سنّه في بدايات أزمة كورونا. وينصّ التعديل القانوني والأنظمة الجديدة التي وضعتها الحكومة بناء عليه، على تقييد عدد من الحقوق والحريات الأساسية والمساس بها بصورة حادة إلى حدّ الإلغاء التام، وفي مركزها: الحق في التظاهر كجزء من حرية التعبير عن الرأي، حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية الشخصية، الحق في الحفاظ على السريّة الطبية، وغير ذلك من الحقوق. والجدير، على ضوء ما تقدم، ونحن نراقب التطورات القريبة المقبلة، أن نلفت النظر إلى ما يلي: يتفق العديد من المحللين في إسرائيل على أن ننتياهو منهمك أكثر شيء في ما يخدم اعتباراته الشخصية والقضائية وفي مقدمتها إلغاء محاكمته المأمولة. وبناء على ذلك فهو بحاجة إلى حكومة تتساق وراء هذه الاعتبارات وتؤيد الإجراءات الكفيلة بتحقيق غاية إلغاء المحاكمة، مثل سن قانون جديد على غرار "القانون الفرنسي" الذي يحظر محاكمة رئيس حكومة في أثناء توليه لمهام منصبه، أو إقرار ما يعرف بـ"فقرة التغلب" لكبح قرارات المحكمة العليا. وكانت خطته تقوم على أساس التأديبة بالوضع إلى انتخابات جديدة تسفر عن تأليف حكومة ائتلاف بين الليكود وشركائه الطبيعيين من أحزاب اليمين واليهود المتدينين الحريديم. ولكن نظراً لتراجع احتمالات تأليف حكومة كهذه في أي انتخابات جديدة، كما تظهر استطلاعات الرأي العام تحت وطأة أزمة كورونا، شرع ننتياهو في سلوك طريق أخرى

تفضي إلى إعلان حالة طوارئ في إسرائيل بما من شأنه أن يسفر عن تأجيل المحاكمة أو ربما يؤدي إلى إلغائها. وهذه الطريق هي التي تتسبب في الوقت الحالي بتأجيل حملة الاحتجاج ضده. في سياق آخر، على الرغم من أن جميع الأحداث في إسرائيل تبدو الآن مضبوطة على إيقاع أداء نتتياهو وحزب الليكود وحكومته الخامسة حيال أزمة كورونا وتداعياتها، فإن ذكرى مرور عقدين على الانتفاضة الفلسطينية الثانية وهبة تشرين الأول، التي صادفت هذه الأيام، أعادت قضية فلسطين إلى صدارة الاهتمام، كما برز الأمر مثلاً في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

في السنة الماضية، تبين ان ثلاث حملات انتخابية لم تنضج لدرجة التحول السلطوي، ولم تمس بقاعدة التأييد القوية لنتتياهو. وهذه ليست صدفة: من زاوية نظر أجزاء واسعة في المجتمع، فإن نتتياهو ليس رئيس حكومة فحسب، بل يرمز -بحكم وجوده المتواصل في قيادة الدولة- إلى التغيير الذي طرأ على النظام الإسرائيلي. فضلاً عن ذلك، فإن وجوده هناك يعكس تحفظ كثيرين وتخوفهم من إمكانية استئناف هيمنة اليسار، حزبياً، وسياسياً، واقتصادياً واجتماعياً على حد سواء. إن الناتج النفسي - السياسي لدى خصوم نتتياهو خطير: فمن رؤيا مطلقة وشبه فضلى لاستعادة المجد، استيقظوا على واقع من الفشل الاستراتيجي الذريع. هذه الفجوة هي التي تفسر شدة الإحباط الذي يجد تعبيره هذه الأيام في المظاهرات أمام منزل رئيس الحكومة في القدس، والتي تسعى إلى استخدام أزمة كورونا وعدم الاستقرار المرافق لها كرافعة لمواصلة بل وتعظيم الصراع الذي هو في أساسه سياسي - اجتماعي جذري وعميق. والجدير بالملاحظة هو ان مزايا الاحتجاجات، والتطرف الذي يرافقها تجاه رموز الدولة أيضاً، بما في ذلك الخطاب المتطرف تجاه رئيس الحكومة شخصياً، من شأنها أن تبشر باقترب المنزلق السلس. وبالتالي يتعرض نتتياهو لانتقادات شديدة بسبب إدارته لأزمة "كورونا"، التي ولدت تداعيات اقتصادية غير مسبوقه، وأدت إلى نحو مليون عاطل عن العمل. ويبدو أن رئيس الحكومة أعاد، نتيجة هذه المعطيات، التركيز على الأزمة الصحية، في وقت يحاول فيه مستشاروه إقناعه بإقالة وزيرة حماية البيئة، غيلا غمليئيل، التي خرقت تعليمات "كورونا" بشكل فظ، واتهمت

بالكذب لدى استجوابها من قبل محققي وزارة الصحة. ويؤكد مقرّبو نتتياهو، أيضاً، أن حزب "الليكود" تضرّر كثيراً نتيجة أدائه حيال التفشّي الوبائي وتداعياته، وأن فوزه بأيّ انتخابات مقبلة مرهون باستعادة ثقة ناخبيه، الذين انزلق جزء منهم نحو كتلة "يمينا". على أن قادة "أزرق أبيض" يرون أن نتتياهو لن يجرؤ على التوجّه إلى انتخابات في الوضع الحالي، وهم يحاولون، من أجل تعزيز مكانتهم الشعبية، التمايز عنه، عبر توجيه الانتقادات لأدائه، وتظهير خلافاتهم معه حول قضايا عديدة.

الواضح، اذن، أن كل السيناريوات أمام نتتياهو محفوفة بمخاطر وقيود، تتعدّى بتفاهم الوضعين الصحي والاقتصادي. ومع أن أغلب الأحزاب غير معنيّة بانتخابات مبكرة، إلا أن جميع المؤشرات ترجّح السيناريو المذكور. ولكن يبقى السؤال: متى؟ وتحت أيّ شعارات وعناوين؟ في هذا السياق، اعتبرت صحيفة "هآرتس" أن فوز الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بولاية ثانية، من شأنه أن يُحفّز نتتياهو على التوجّه إلى انتخابات مبكرة، ومساعدته على صرف أنظار الرأي العام في إسرائيل إلى مواضيع مريحة له. لكن فوز المرشح الديموقراطي، جو بايدن، وسيطرة أغلبية ديموقراطية على مجلس الشيوخ، يمكن أن يؤدّي إلى هزة سياسية، يصعب توقّع تبعاتها السياسية في إسرائيل. هكذا، يتجلّى بوضوح كيف أن العوامل الداخلية، ومكانة نتتياهو في استطلاعات الرأي، تؤثر بنسبة كبيرة جداً على الخطاب السياسي لرئيس وزراء العدو، الذي يبدو أن أكثر ما يهّمه في المرحلة الراهنة هو كيفية النجاة من المحاكمة ومن إطاحته من منصبه بشكل مخز، ونتيجة ذلك عدّل في خطابه السياسي الذي بات يركّز فيه على إنجاز "اتفاقيات السلام" مع النظامين البحرين والإماراتي، في وقت يُبقي فيه عينه وقلبه متعلّقين بمصير ترامب في الانتخابات المقبلة.

والاستنتاج الحاصل، رغم كل ما تشهده إسرائيل من عاصفة، على ضوء شكل إدارة الأزمتين الصحية والاقتصادية، أنه لا يوجد بديل لحكم بنيامين نتتياهو، والجمهور الإسرائيلي لا يرى في حزب "يوجد مستقبل" عنواناً حقيقياً لهذه المعارضة، فهو لا يطرح أي برنامج سياسي متميز عن السياسات التي يطرحها نتتياهو مع معسكره اليميني الاستيطاني. وهذا ليس جديداً، بل ظهر بقوة بعد وصول "يوجد

مستقبل" لأول مرة إلى الكنيست بعد انتخابات 2013. ففي حملة الانتخابات تلك، تم الزج بالحزب الجديد الناشئ حينها، في خانة "الوسط"، وحتى هناك من سارع للقول إنه حزب "يسار- وسط"، الأمر الذي استفز ليبيد، وأعلن أن حزبه ليس يسارياً. وانضمامه لحكومة نتنياهو بعد تلك الانتخابات، وانخراطه في سياسات اليمين الاستيطاني التي يقودها نتنياهو، وضعها الحزب في خانته الصحيحة، خانة اليمين. وهذا الأمر تعزز أكثر في الولاية البرلمانية الـ 20، من 2015 إلى 2019. فقد كان حزب "يوجد مستقبل" حزب معارضة على مدار سنوات الولاية البرلمانية الأربع، ولكنه في المقابل ساهم بشكل قوي في سن القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان.

لقد بات واضحاً أن هذه المظاهرات التي يشارك فيها خليط سياسي، وآخر اجتماعي، لم تستهض الشارع الإسرائيلي، ولم تحوّل المظاهرات إلى حالة جماهيرية واسعة، قادرة على زعزعة مكانة نتنياهو. وهذا الأمر من الممكن استنتاجه في تراجع هجوم نتنياهو شخصياً ونجله، والحلقة السياسية الأقرب له، على هذه المظاهرات، التي تضربها الشرطة والأذرع الأمنية بقوة، وتقريباً في كل مظاهرة تقع اعتقالات. كما تعرضت المظاهرات في أحيان كثيرة لاعتداءات من عصابات إرهابية من اليمين الاستيطاني، وعصابة "لافاميليا" العنصرية المتطرفة، التي عادة ما ترتكب اعتداءات جماعية على الفلسطينيين في القدس المحتلة.

9 - لهاث نتنياهو وراء "الفرج العربي"!

يواجه نتنياهو ربما أصعب لحظات حياته السياسية، فقد تراكمت حوله تحديات قانونية وسياسية واقتصادية غير مسبوقه. ففي المجال الاقتصادي تحديداً، الذي كان نتنياهو يتفاخر به دائماً، تراجع إسرائيل اقتصادياً خلال هذا العام بشكل كبير جداً. وقد ارتفعت معدلات البطالة، وتراجع الناتج المحلي، وتضررت الكثير من المصالح الاقتصادية. في المقابل يحاول نتنياهو فرض جدول أعمال سياسي على المجتمع الإسرائيلي متمثل في الاتفاقيات التي وقعها مع دول عربية، ويحاول جعل هذا

الموضوع مركز إنجازة السياسي والاستراتيجي، غير أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية طغت على هذا الجدول. ولا شك في أن كل ذلك يضع نتائجه أمام سيناريوهات وخيارات محدودة، يتمثل أبرزها في اثنين:

الأول، الاستمرار في الحكومة الحالية ومحاولة توزيع مسؤولية الأوضاع الراهنة على الشركاء في الائتلاف الحكومي.

والثاني، تفكيك الحكومة والذهاب إلى انتخابات عامة في شهر آذار، على أمل أن تكون الجائحة قد تراجعت بشكل كبير.

من ناحية أخرى يمكن إطلاق توصيفات عديدة على اتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، الذي أعلن البيت الأبيض عنه يوم 13 آب الماضي، غير أن التوصيف "الأبلغ" يبقى ذلك الذي أطلقه بوعز بيسموت، رئيس تحرير صحيفة "يسرائيل هيوم"، الناطقة بلسان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، عندما قال: "إن الإمارات كانت على مدار أكثر من عقدين بمثابة العشيقة السرية لإسرائيل وجاء الاتفاق ليغيّر مكانتها ويحوّلها إلى زوجة رسمية علناً". وليس من المبالغة في شيء اعتبار أن أحد أهم أدوار الزوجة العلنية في هذه المرحلة هو توفير ما يسمى بـ"الفرج العربي" لنتنياهو وخاصة في هذه الأيام التي يشتدّ فيها الخناق من حول رقبتة تحت وطأة التظاهرات المتواصلة ضده والاستعداد لمحاكمته بشبهات فساد من جهة، وأزمة اقتصادية غير مسبوقة من جراء جائحة كورونا من جهة أخرى. أما موضوع تأجيل مخطط ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل وفقاً لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروفة باسم "صفقة القرن"، والذي تذرعت به الإمارات لتسوية الاتفاق، فكان سابقاً لهذا الاتفاق وليس محصلة له ولأسباب تعود إلى موقف الإدارة الأميركية، ناهيك عن أن هذا التأجيل لا يشكل خطراً على مسعى نتنياهو من أجل البقاء في رأس سدة الحكم. وفي واقع الأمر فإنه تكمن أهداف إسرائيلية عديدة من وراء مثل هذا الاتفاق مع الإمارات والبحرين ويبقى في مقدمها السعي لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني. وهو هدف يقف

في صلب ما يسمى "عقيدة نتنياهو" التي جاهر بها منذ نحو ستة أعوام، وما زال يجاهر بها حتى الآن إثر التوصل إلى الاتفاق. و فقط لمجرد التذكير نعيد نشر ما أكده نتنياهو في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة السنوية للجمعية العامة في الأمم المتحدة في نيويورك يوم 29/9/2014، وقال فيه ما يلي: "بالرغم من التحديات الهائلة التي تواجه إسرائيل فإنني أعتقد بوجود فرصة تاريخية أمامنا، إذ أصبح بعض الدول القيادية في العالم العربي يقرّ - بعد عقود من النظر إلى إسرائيل بصفة عدو- بحقيقة مواجهتنا المشتركة لنفس التهديدات المتمثلة تحديداً بحصول إيران على القدرات النووية وبالحرركات الإسلامية المتشددة التي تضرب جذورها في العالم السنّي. إن التحدي الذي يواجهنا هو الاستفادة من هذه المصالح المشتركة لإقامة شراكة مثمرة لأجل بناء شرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً. سنستطيع معاً العمل على تعزيز الأمن الإقليمي ودفع المشاريع المشتركة في مجالات المياه والزراعة والمواصلات والصحة والطاقة وغيرها من المجالات الكثيرة. كما أنني أعتقد بأن الشراكة بيننا قد تساهم في دفع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان الكثيرون يرون منذ فترة طويلة أن السلام الإسرائيلي- الفلسطيني قد يساهم في دفع المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي. غير أنني أعتقد حالياً بأن الأمر يسير في الاتجاه المعاكس: إذ إن المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي قد تساهم في دفع السلام الإسرائيلي- الفلسطيني. ويقتضي تحقيق هذا السلام اذ التطلع ليس إلى القدس ورام الله فحسب بل أيضاً إلى القاهرة وعمّان وأبو ظبي والرياض وعواصم أخرى. وأعتقد بأنه يمكن تحقيق السلام من خلال اضطلاع الدول العربية بدور فعال أو تلك منها المستعدة لتقديم المساهمات السياسية والمادية وغيرها من المساهمات الحيوية". كما أن فكرة التوصل إلى مصالحة مع الدول العربية قبل إيجاد حل للصراع مع الفلسطينيين ليست جديدة في التفكير السياسي الإسرائيلي. فمثلاً في لقاء عقده تسيبي ليفني لدى إشغالها منصب وزيرة الخارجية الإسرائيلية في حكومة إيهود أولمرت العام 2007 مع المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط، اقترحت على الدول العربية ألا تنتظر إنهاء الصراع وأن تطرح على إسرائيل أفقاً سياسياً كما تطرح هذه الأخيرة أفقاً

سياً على الفلسطينيين، بحسب ادعائها. ولكن أشارت تحليلات في حينه إلى أن ليفني سرعان ما فهمت بأن هذه الفكرة غير قابلة للحياة. وبناء على آخر المستجدات، فالاستنتاج المطلوب هو أن الإمارات باتفاق التطبيع مع إسرائيل جعلت الفكرة قابلة للحياة. ولكن متى؟ في الوقت الذي تتولى فيه السلطة في الكيان حالياً حكومة تُعتبر الأكثر توحشاً في كل ما يتصل بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

10 - هل هي بداية نهاية نتياهو؟

هناك أكثر من سبب للاعتقاد بأن الأيام الراهنة ترسم أولى إشارات بداية نهاية عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتياهو المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، لاسيما إذا استندنا إلى التداعيات الاقتصادية- الاجتماعية المترتبة على أزمة فيروس كورونا والتي بلغت أمداً بعيدة. ولعل أبرز هذه الأسباب هو انطلاق حملة احتجاج مُرشحة لأن تتصاعد ضد هذه التداعيات؛ حتى إن كانت تعيد إلى الأذهان إلى حدّ كبير حملة الاحتجاج الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل العام 2011 وفشلت في تحقيق مبتغاها، فهي أشدّ قسوة وعمقاً كونها متأتية عن حراك "جمهور يخنق ولم يعد قادراً على التنفس"، كما وصفها صحيفة "هآرتس"، مؤكدة أنه من غير الممكن إسكاتها ولا حتى بواسطة الشرطة وعنفها. وربما يجدر في هذا الصدد أن نستعيد ما قاله البروفسور مانويل ترختبرغ، الذي كان رئيساً للجنة العامة التي عينها نتياهو في أعقاب احتجاجات 2011 ("يديعوت أحرونوت"، 15/7/2020)، وخاصة إشارته إلى تدهور إسرائيل في الوقت الحالي إلى هاوية لا قاع لها، وإلى أنه من الواضح بلا أدنى شك أن التدهور لم يفرضه الواقع بل كان من صنع يدي الحكومة والذي يقف على رأسها، وما بقي هو إمكان واحد: تغيير القيادة وبسرعة.

ووصف تراختبرغ رئيس الحكومة نتياهو بأنه منقطع عن الواقع، وحتى متوحش، يخصص كل وقته لهدف واحد فقط: بقاءه بأي ثمن. وبرأيه ليس هناك أمر أخطر من ذلك، والأكثر خطورة بأضعاف

عندما يكون هذا الشخص هو الذي يصر على إدارة دفة السفينة في الأمواج الهائجة لأزمة (غير أمنية) هي "أخطر ما أصيبت به إسرائيل على الإطلاق"، على حد تعبيره. ولم يعد سراً أنه في مقابل هذا الوضع يتركز جهد نتنياهو، الذي يبدو منشغلاً أكثر من أي شيء آخر بمحاكمته بشبهات فساد، في تجيير أزمة وباء كورونا لمحاصرة الحريات الديمقراطية وتكريس الاستبداد السلطوي، كما تشير إلى ذلك مراكز أبحاث مهمة في إسرائيل، تعرب في الوقت عينه عن تخوفاتها الشديدة من احتمال استغلال تفشي الوباء وتداعياته الصحية لتشديد قبضة الاستبداد السياسي السلطوي، سواء من خلال إعلان "حالة الطوارئ" في البلد، بما يبيح العمل الحرّ بموجب "أنظمة الطوارئ" الانتدابية، ثم تحييد الكنيست ورقابته البرلمانية بسنّ قانون خاص يعفي الحكومة من واجبها القانوني بالعودة إلى الكنيست للحصول على موافقته ومصادقته المسبقتين على قرارات وإجراءات حكومية تتعلق بفرض تقييدات على المواطنين بجريرة وباء كورونا، أو من خلال إقحام "جهاز الأمن العام" (الشاباك) غير المسبوق في عمليات الرصد والتتبع الإلكترونيين لجمهور المواطنين كافة، أو من خلال الدفع بالشرطة نحو تشديد قبضتها القمعية ضد أي فعاليات يفترض أن تكون جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الحريات العامة ومن حقوق الفرد في دولة ديمقراطية حقيقية، مثلما حدث خلال التظاهرات الأخيرة التي جرت أمام مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية في مدينة القدس، حيث انقضت قوات الشرطة على المشاركين في المظاهرة والاعتصام بالقمع والبطش والاعتقال. ونتنياهو في هذا المسعى المسبق الغاية ليس وحيداً، إذ تحيط به مجموعة من وزراء وأعضاء الكنيست من الليكود تعمل من أجل الهدف نفسه كما يتكشف باستمرار، وليس آخرهم وزير التعليم العالي زئيف إلكين الذي ارتبط اسمه مؤخراً بسلسلة من الإجراءات الرامية إلى الحدّ من استقلالية المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية على طريق تعميق تسييسها اليميني، ما تسبّب بصدمات متواصلة بين كبار مسؤولي إدارات الجامعات الإسرائيلية وبين هذا الوزير. وداخل هذا كله انشغلت إسرائيل بموضوع آخر هو العنصرية ضد العرب على خلفية فيديو عنصري لأحد الفنانين الإسرائيليين بشأن نظرتهم إلى الأطفال البدو. والواقع ان بداية هذا الانزياح العنصري يمكن تحديدها

في فترة صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم (العام 1996)، غير أن مDAH صار إلى تعمق في فترة إيهود باراك أيضاً (1999-2001). وقبل أكثر من ستة أعوام كتبت عالمة الاجتماع الإسرائيلية إيفا إيلوز مقالة مطوّلة حلّلت فيها بكفاءة أسباب تحوّل إسرائيل إلى دولة عدوانية وعنصرية، خلصت فيها إلى استنتاج فحواه أن العنصرية باتت فيها بنيوية. وردت إيلوز على الذين يبررون العنصرية الإسرائيلية بالقول إن العرب أو الأتراك يتعرضون أيضاً للتمييز في فرنسا أو ألمانيا، وإن إسرائيل ليست أسوأ من مثل تلك الدول، فقالت: إن العنصرية التي مصدرها السكان تختلف عن العنصرية التي مصدرها قوانين الدولة (أي البنيوية). وأكدت أنه عندما يرسخ مثل هذا التناسب يسهل تسويغ العنصرية.

11 - خاتمة:

منذ صعود بنيامين نتنياهو إلى صدارة المشهد السياسي الإسرائيلي يواجه في هذه الفترة لحظة من أصعب لحظات مشواره السياسي، حيث من المتوقع أن تبدأ محاكمته بتهم الفساد وتلقي رشوة وخيانة الأمانة، وبعد جهوده الفاشلة لمنع تقديم لوائح اتهام ضده للمحكمة، فإنه يواجه المحاكمة بهذه التهم، ولم يعد الأمر مجرد واقع نظري فحسب، وإنما حقيقة ماثلة أمامه. وفي مواجهة هذه الحقيقة صعد نتنياهو وحزب الليكود عموماً من هجومهما على سلطات فرض القانون، وتحديدًا على المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي هدد بأن يعلن عن عدم أهلية نتنياهو لرئاسة الحكومة، بما يطلق عليه باللغة العبرية "تعليق" مكانته كرئيس للحكومة. ومعروف أن نتنياهو تميز إلى الآن بقدرته على البقاء في السياسة وحاضراً في المشهد الإسرائيلي برغم العثرات الكثيرة والكبيرة والصغيرة التي واجهته في مسيرته السياسية، ومنذ عودته للحلبة السياسية كرئيس للحكومة العام 2009 لم يتوقع أغلب الإسرائيليين أن ينجح هذا الرجل في الصمود للحكم حتى الآن، متجاوزاً بفترة حكمه فترة حكم دافيد بن غوريون، ليصبح أول رئيس حكومة إسرائيلي يحكم حوالي 12 سنة بشكل متواصل من دون انقطاع. ويتمتع نتنياهو بقدرته على تجاوز الأزمات، والعودة بقوة أكثر من كل مرة. فعلى سبيل المثال

في دورات الانتخابات الثلاث الماضية (آذار، أيلول 2019، وآذار 2020) كان نتنياهو يزداد قوة كلما تزايد النقد عليه. واستطاع بحنكته السياسية، وقدرته الخطابية، وشعبويته الفائقة، وسياسته المبنية على تعزيز الكراهية والاستقطاب وزرع الخوف في صفوف الجمهور الإسرائيلي، الاحتفاظ بحكمه المستمر منذ العام 2009. فهل يستطيع نتنياهو هذه المرة أن ينقذ نفسه وقد اجتمع عليه الكثير من التحديات، وتراكم الغضب الشعبي ضده حتى من شرائح تدرج ضمن قواعده الانتخابية؟

لقد تظاهر آلاف الإسرائيليين في تل أبيب بشكل أسبوعي وعلى مدى أشهر، ضد ما يعتبرونه "تهديدات للديمقراطية الإسرائيلية"، وضد سياسة الحكومة الإسرائيلية، رافضين الحالة السياسية الحالية التي ألفت بظلالها السلبية على الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب أزمة كورونا وطريقة الحكومة الإسرائيلية في التعاطي معها، بحيث باتت "إسرائيل" تقف اليوم على حافة أزمة جدية، وذلك مع تزايد عدد المظاهرات التي يتم تنظيمها بشكل أسبوعي في مراكز عدة من الكيان، حيث اندلع العديد من الاحتجاجات في الآونة الأخيرة، وتحول إلى الموضوع الأكثر تداولاً في الإعلام الإسرائيلي. والسبب الرئيس الذي فجر هذه المظاهرات هو أزمة كورونا والتقييدات التي تلتها، ما أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية ومعيشية أخرى مع خروج الآلاف من الإسرائيليين إلى عطل غير مدفوعة الأجر، وطرد غيرهم من أماكن عملهم، مع عدم دعم الحكومة لهم والاهتمام برفاهيتهم وحالتهم الاقتصادية المتردية. ومع ذلك، لم تكن أزمة كورونا هي السبب الوحيد لاندلاع المظاهرات، ويبدو أنّ أزمة كورونا فجرت مشاعر الإحباط، وخيبات الأمل والصعوبات والضغوطات التي واجهها الإسرائيليون لسنوات، كلّ في مجاله. حيث عبر المتظاهرون عن أنّ استهتار واستهزاء الحكومة أدى بهم إلى محاولة التعبير عن آرائهم ونقمتهم من خلال المظاهرات الشعبية المنظمة، التي انضم إليها متظاهرون من جميع أنحاء الكيان للوقوف في وجه الحكومة التي فشلت بتوفير الأمان الاقتصادي، الصحي والاجتماعي، سعياً وراء بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم.